



الشيخ محمد العبدالله يؤكد تطبيق الحكومة للقانون



إخلاء القاعة بعد مشادات النواب



الشيخ أحمد الجمود متحدثاً للصحافيين عقب الجلسة

ولا نسمح لأحد ان يتعدى على القضاء أو المقام السامي

■ الإبراهيم: تم فحص 270 متقدماً للترقية في النفط وتصفيتهم إلى 50 وهناك معايير محددة يعمل بها



عبدالله المعبوف متحدثاً

■ الزلزلة: لابد من إيجاد إدارة أو جهة معينة لمراجعة القوانين من ناحية الصياغة واللغة
■ إما أن نعالج الوضع الأمني أو نكون كالنعام ولا نريد أن يقول الناس إن مجلسنا بلا أنياب



يوسف الزلزلة أثناء الجلسة

■ المطوع: «النفط» لديها مبدأ خاطئ في الترقيات وتنفيعات وتحقيقات لم تأخذ مسارها الصحيح وحالها أسوأ ما يكون

نأتي بالمعوقات لطرد المستثمر ورؤوس الأموال. نحن في بلد نامى، اراضينا صارت خالية، نحن نقارن أنفسنا ببعض الدول في الخليج وقدمت رسوما وانتظرت الترخيص عاما ونصف العام، وجاءنا من صاحب السمو التوجيه الفكري. سعدون حماد: هذا القانون يساهم في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري وما تطرق له الأخ صالح عاشور صحيح فلكي نستخرج التراخيص نذهب الى عدة اماكن بعيدة عن بعضها البعض ولكن يجب انشاء مكتب واحد للتراخيص، ويجب ان تعدل المادة الخامسة لعدم اعطاء الصلاحية لوزارة التجارة بالغاء التراخيص. خليل عبدالله: متى ما قوي اقتصادات الفرد قوى اقتصاد المجتمع يجب تشجيع ابناء المجتمع الشباب على التجارة، فيجب تقديم حزمة من القوانين التي تساهم على تمكين الطبقة الوسطى من التجارة، فلنتمكن المواطنين الكويتي والموظف تحديدا من منحه التراخيص التجارية، فلا يمكن تبني مفهوم التجارة الا بتطبيق التجارة الالكترونية.

والقطاع التجاري في الكويت سباق في ضخ امواله. صالح عاشور: كلام جميل امنيات، لكن على ارض الواقع هل هذه الامنيات ستطبق، هذا حلم لكن الواقع مأساوي، واتمنى على الوزيرين الشابين ان يحققوا هذا الحلم، مشكلتنا المزاجية في العمل، اذا قدمت المعاملة يقولون له تعال بعد اسبوع، لماذا؟! عادل الجارالله: اتكلم كفني، وصاحب السمو اعطائنا الامر بتحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا، نحن في الكويت ونحن بحاجة الى مرونة في هذا الجانب. مارلناني العقلية الاشتراكية، يجب ان تكون الحرية التجارية موجودة. محمد العبدالله: احبي اخي صالح عاشور واتفق معه كثيرا فيما ابداه ولكن فلسفة القانون هو تجميع كل المآخذ الخاصة للشركات التجارية لتسهيل الاجراءات، وكل ملاحظات الأخ صالح سنأخذها في الاعتبار، هناك تعاون بين وزارات التجارة والشؤون البلدية، وذلك لتسهيل اصدار التراخيص

تأخذ مسارها الصحيح. خليل الصالح: هناك نظام جديد غير متعارف عليه في الترقيات ومبدأ العدالة افتقد في هذا الجانب خصوصا في القطاع النفطي. ويصوت المجلس على تقديم طلب بند لجنة التحقيق بالترقيات النفطية فيرفض المجلس. وانتقل المجلس لمناقشة تقرير اللجنة المالية فيما يخص تراخيص المحال التجارية. معصومة المبارك: نحن في امس الحاجة لتغيير الواقع الذي نعيشه فيما يخص فتح التراخيص كالدول القريبة منا كالامارات والتي تفتح فيها التراخيص خلال ساعات ونشكر الاخوة في اللجنة على هذا القانون. علي العمير: هذا القانون ينظم القوانين الاقتصادية التي نريدها والتعديلات التي جاءت لفك الارتباط بين الوزارات حتى تسهل على اصحاب هذه المشاريع ونحن مع القانون. يعقوب الصانع: قانون جيد ويمكن هناك استفسار في المادة 4 فيما يخص غير الكويتيين وهناك قانون التجارة لا يسمح بمزاولة التجارة وتنمى ان يتم التمعن في هذه المادة حتى لا يتم التعارض ولا بد من الالتفات لهذه الجزئية. سعود الحريجي: هناك ملاحظة حول منح الترخيص المؤقت ولم يحدد الاقتراح المدة وهذه بعد ذاتها تحتاج توضيح. خليل الصالح: هذه القوانين نقلة نوعية لتقليص المدة فيما يخص التراخيص ونشكر الاخوة في اللجنة والوزير على هذا القانون. عدنان المطوع: هذا القانون مهم لتحويل الكويت الى مركز مالي وما نحتاج هو سرعة تطبيق هذا القانون والتسهيل على المواطنين لاستخراج الرخص التجارية. صالح عاشور: العالم نظامان رأسمالي واشتراكي ونحن بعيدين عن النظام الاول ونحن دولة قريبة من النظام الثاني فكل شيء بيد الحكومة ونحن بحاجة الى نظام رأسمالي وصاحب السمو يريد ان تتحول الكويت الى مركز مالي وتجاري ولا يمكن تحويلها دون حماية مشاركة غير الكويتي في التجارة وهم يتعاملون بالملايين

■ عاشور: العقلية الاشتراكية ما زالت تسيطر علينا ونحتاج إلى حرية تجارية لجذب المستثمرين
■ الجارالله: صاحب السمو أعطانا الأمل بتحويل الكويت مركزاً مالياً ونحن نأتي بالمعوقات لطرد المستثمرين

ما ان كان هناك متجاوزين ام لا ونحن نطالب بالتصويت. عبدالعزیز الابراهيم: المتقدمون 270 وتم تصفيتهم على مراحل والاتفاقية واضحة وبمعايير. علي العمير: نستطيع ان يتم التحقيق في هذا الموضوع في لجنة التحقيق في «شل» وبعد الانتهاء منها. عدنان المطوع: شركة نفط الكويت لديهم مبدأ خاطئ في

المدولة الثانية على قانون العمل الاهلي											
م	اسم العضو	موافق	غير موافق	ممتنع	م	اسم العضو	موافق	غير موافق	ممتنع	م	اسم العضو
1	أحمد حاجي لاري	✓			34	عبدالعزیز الإبراهيم		✓			
2	الشيخ أحمد الحمود				35	عبدالله التميمي		✓			
3	الشيخ أحمد خالد	✓			36	عبدالله معيوف		✓			
4	أحمد المليفي				37	عدنان المطوع		✓			
5	أنس الصالح				38	عدنان عبدالصمد					
6	يدر البذالي	✓			39	عسکر العززي					
7	سمو الشيخ جابر المبارك				40	عصام الدبوس		✓			
8	حسين القلاف	✓			41	علي العمير		✓			
9	حماد الدوسري	✓			42	علي الراشد		✓			
10	حمد الهرشاني				43	فيصل الدويسان					
11	خالد الشطي	✓			44	فيصل الكتيري					
12	خالد الشليبي	✓			45	كامل العوضي	✓				
13	خالد العدوة	✓			46	مبارك العرف	✓				
14	خلف دميثير				47	مبارك الخرينج	✓				
15	خليل الصالح	✓			48	مبارك النجادة	✓				
16	خليل عبدالله علي عبدالله	✓			49	محمد الهيفي	✓				
17	ذكري الرشدي				50	الشيخ محمد العبدالله	✓				
18	رولا دشتي	✓			51	محمد الجبري	✓				
19	سالم الأذينة	✓			52	محمد الرشدي					
20	سعد الخنفور				53	مشاري الحسيني	✓				
21	سعد البوص	✓			54	مصطفى الشمالي	✓				
22	سعدون حماد	✓			55	معصومة المبارك	✓				
23	سعود الحريجي	✓			56	ناصر الشمري					
24	الشيخ سلمان حمود				57	ناصر المري					
25	شريدة المعوشرجي				58	نايف الحجرف					
26	صالح عاشور				59	نبيل الفضل					
27	الشيخ صباح الخالد	✓			60	نواف الفزيع					
28	صفاء الهاشم	✓			61	هاني محمد شمس	✓				
29	صلاح العتيقي	✓			62	هاني حسن					
30	ظاهر الفيلاكوي				63	هشام المغلي					
31	عادل الخرافي	✓			64	يعقوب الصانع	✓				
32	عبدالرحمن الجيران	✓			65	يوسف الزلزلة	✓				
33	عبد الحميد دشتي	✓									

حضور (41) موافق (41) غير موافق (00) ممتنع (00)